

متابعة

النساء والعنف الأسري: ما بعد اللجنة الفرعية

لم يبق من مشروع قانون، ما كان يسمى «حماية النساء من العنف الأسري»، إلا إعداد التقرير، بعدما أنهت اللجنة الفرعية «قراءتها» له. بعدها، سيحول إلى اللجان المشتركة، ليستعيد «التحالف الوطني» عمله من أجل التعديل على التعديل، وإقرار قانون «حماية المرأة» التزاماً بالنصوص الدولية



القانون الأساسي مات بعدما تحول لحماية الأسرة (أرشيف - مروان طحطح)

أرجانا حمية

أنهت اللجنة الفرعية المكلفة دراسة مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري «الجدل» الدائر حول المشروع، فأعلنت أمس «انتهاء النقاش، على أن تكون الجلسة المقبلة وما يتلوها لإعداد التقرير الخاص بالنقاشات والتعديلات ومبرراتها»، يقول عضو اللجنة النائب عماد الحوت.

إذاً، بعد أكثر من أربعين أسبوعاً، يعلن الدارسون انتهاء جلسات «القراءة»، يقللون النقاشات. لا تعود للانسحابات قيمة. تسكت النائبة جيلبرت زوين. لا تفجر السيدة الوحيدة في اللجنة موقفاً يعبر عن معارضتها التي وعدت بها. تبدأ مرحلة إعداد التقرير، على أن يحول بعدها إلى اللجان المشتركة لإقرار بنوده والتصويت عليها. هكذا، ترسم الخاتمة.

وربما، هي التي سيصل إليها الكل، على اعتبار أنه «اللي عنده ضمير سيقدّر هذه الخطوة الحضارية التي قمنا بها»، يقول رئيس اللجنة سمير الجسر. لكن، على ما يبدو، فات الرئيس الكثير من الأحداث، لعل أهمها أن القانون الأساسي «مات»، بعدما استحال قانوناً لحماية الأسرة من العنف التزاماً بالمادة 7 من الدستور التي تكفل «سواسية» اللبنانيين أمام القانون (...) وبعد الإصرار على إبقاء المادة «الملغومة» رقم 22 (26 سابقاً) التي تنص على: «(..) باستثناء قواعد اختصاص المحاكم الشرعية وأحكام الأحوال الشخصية التي تبقى مطبقة كما هي، وأحكام القانون 422 لحماية الأحداث، تلغى جميع النصوص المخالفة لهذا القانون أو التي لا تتفق مع

مضمونه». بهذه المادة، تنسف صلاحيات محكمة التمييز، الجهة الوحيدة المالكة لصلاحيات بت طلبات تعيين المرجع عند حدوث اختلاف إيجابي أو سلبي على الاختصاص.

لكن بالعودة إلى نقاشات اللجنة، يؤكد عدد من المطلعين عليها أنها تشبه ذلك القائم بين الخائفين على «ذكوريتهم» و«المتحررين». هكذا يصف الطرفان بعضهما. وبعيداً عن هذا الوصف وذاك، يطرح السؤال: ماذا قدم «المتحررون» للمرأة؟ كيف أنصفوها في اللجنة؟ وإلام يستند «الذكوريون» كي يبرروا للمرأة



سيستكمل التحالف الوطني لتشريع حماية النساء عمله مع الكتل النيابية



أنها ليست معنفة «كثيراً»؟ فلنبدأ من الرئيس: سمير الجسر. الرجل. الزوج. الأب لبنات أيضاً. لا يجد بدأً من القول إنه «مثل ما معنّف أبوها، أنها معنفة». ففي قاموس الرجل، «الكل معنّف». وأكثر من ذلك «لا يمكن امرأة تشكو من التمييز أن تمارس بحقها تمييزاً إضافياً». هذا الاختلاف بين

«عنف الكل» و«عنف المرأة» ينسحب اختلافاً على تفسير معظم البنود. ولناخذ مثلاً «الإكراه على الجماع». بحسب البعض، لا داعي له «لأن العلاقة شرعية، وعندما تكون شرعية لا يكون هناك اغتصاب، وفيما لو كان هناك عنف في العلاقة، فلا بد من الإثبات»، يقول الحوت. من دون إثبات، لا اغتصاب. حتى القانون يحمي المعتصب. فمن يغتصب فتاة ويتزوجها تنتفي تهمة الاغتصاب عنه إذا استمر زواجه 3 سنوات. وهنا، بإمكانه أن يطلقها «وبكون اغتصابها 3 سنوات شرعياً»، يقول النائب نبيل نقولا (المنسحب من اللجنة). ليس هذا فحسب، فبالتعديل الجديد، نسف الدارسون «الاغتصاب» كفعل، مبينين على «الوسيلة» و«النتيجة»: التهديد والضرب والإيذاء.. مع إثباتها. وهنا، إن كانت المرأة قادرة على إثبات فعل الضرب بوجود دليل «الإثبات» فقط، فكيف تثبت التهديد؟ وحتى لو أثبتت، تكون العقوبة تعهداً لا قيمة قانونية له في جميع الأحوال. أما إن كان لا بد من الرجوع للمحاكم الشرعية، بعد تعذر الإثبات قضائياً، فلا داعي للاستغراب إن انتهى الحكم بعبارة «ضرب من ضروب التأديب».

يذكر أنه بعد إعداد التقرير، سيحول المشروع إلى اللجان المشتركة. وهنا، سيستكمل التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري عمله مع الكتل النيابية، وخصوصاً أن ممثلي هذه الكتل ليسوا كلهم من رأي أعضاء اللجنة الفرعية، وغالبيتهم يعارض التعديلات. وقد يكون هذا «الأمم الوحيد» بالا يقطع المشروع بتعديلاته.

تقرير

الزراعة لم تعد «الحيلة والفتيلة»

عبد الكافي الصمد

السوق الجديد، الذي لم يُنفذ بعد، رغم توافر الاعتمادات المالية وقطعة الأرض له.

«فوضى السوق لا تشجع كثيرين على المجيء إليه»، يقول أحد أصحاب المحال، ويضيف: «تخيلوا كيف يمكن أن نطلب من الزبائن أن يأتوا إليه وكل يوم و«الثاني» تندلع فيه اشتباكات، والمتاريس ترتفع عند مداخله!». وجود السوق داخل هذه البقعة الأمنية الساخنة في طرابلس، ألحق أضراراً بمزارعي الشمال، الصغار منهم ومتوسطي الحال والكبار على حد سواء. ذلك أن انتقال السوق اضطرارياً، أثناء الاشتباكات بين البداوي ودير عمار ومنطقة المعرض في طرابلس، جعل السلع الزراعية «تتهطل، وتباع بأقل من سعر كلفتها» على حد قول أحدهم.

داخل السوق جلس أحد المزارعين وأصعباً يده على خده، وعيناه تبححان عن زبون. يلتفت يميناً ويساراً، يتأفف، يقترب منه صاحب المحل ليواسيه: «لا تقلق، الله يجبر». هذه الكلمات كانت كافية ليعبر الرجل عن مكنوناته، يقول منفعلاً: «زوجتي كان معها حق عندما قالت لي أن نترك الموسم على أمه (أي على الأشجار) لأن سعره لا يرد لا تعب ولا تكلفته، لكن شو بدنا نعمل، الموسم هو الحيلة والفتيلة، وما فينا نشوف الموسم قدامنا مثل الميت وما نشيله».

بعض المزارعين لجأ إلى حل لهذا المازق، إذ عمد إلى نقل منتجاته بنفسه عبر وسيط إلى أسواق خارج طرابلس، إلى جبيل وبيروت مثلاً، ورغم ارتفاع تكاليف نقلها، حيث «الأسعار هناك «دبل»، لكن من أقدموا على هذه الخطوة يبقون نسبة قليلة مقارنة بغيرهم. يقترح أحدهم على زميله، التوجه ببضاعته إلى بيروت، فلا يرد المزارع، ما يدفع أحد تجار السوق إلى التدخل قائلاً: «كيف بدك ينزل على بيروت وهو إذا نزل على طرابلس بيضيع».

انقضى الزمان الذي كان فيه المزارع يجري فيه حساباته ويخطط لمشاريعه بناء على مردود موسمه. فمن يعاين اليوم وضع مزارعي الشمال في سوق طرابلس يكشف حجم الكارثة التي حلت بهم. طرابلس هي «أم الفقير». هذا اللقب اكتسبته المدينة منذ عقود، لكن المشكلة أن هذا الفقير لا يجد من يشتري منتجاته، بعد تراجع حركة الزبائن في سوق المدينة، بفعل جولتين من الاشتباكات شهدتهما منطقتي باب التبانة وجبل محسن الشهر الماضي، ما جعل المزارع أمام خيارين أحلاهما مر: إما بيع ببضاعته بسعر الكلفة أو أقل، وإما كسادهما أمام ناظره.

يضرب الرجل الستيني يديه كفاً بكف، وهو يرى أن الصناديق الممتلئة بالخوخ والمشمش «تباع بأقل من أسماها». المزارع، الجالس على كرسي خشبي أمام محل في سوق الخضار، «يخبط» يديه على فخذه ويهز رأسه يميناً ويساراً: «يا حرام على الرزق، يا دوب بكفيينا الموسم إجرة الشغيلة والسما». يُفسر صاحب المحل حالة هذا الرجل، الذي يعدّه «نموذجاً لحالة أغلبية المزارعين في الشمال هذه الأيام»، يقول: «إذا احتسبنا تكلفة إجرة الشغيلة، وأسعار الفلين والصناديق والنقل والقومسيون، فإن الأسعار المتدنية تكاد تعود برأس المال».

البضائع مكدسة في سوق الخضار، ما يجعل «أمر تصريفها بأي شكل هماً كبيراً»، يقول تقيب تجار السوق منيب معرياني. ويرد السبب إلى «المشاكل الأمنية الأخيرة، وتراجع حركة التصدير للخارج بسبب الأحداث في سوريا ومصر وليبيا». يذكر معرياني المسؤولين «بضرورة الإسراع في بناء

السبت ١٤ تموز الساعة ٨:٣٠

كاظم الساهر

لأني أمبكم أغني نزار قباني



Khaled Saeed
The No.1 Arabic Legend

كاظم الساهر قيصر الغناء العربي تحت سماء بيبيلوس في الرابع عشر من يوليو / تموز ٢٠١٢. هو أبرز مطربي جيله في الجمع بين الغناء ونظم الشعر والتأليف الموسيقي والآداء المميز. يستقطب جمهوراً يتفاعل معه طرباً ويلاحق فنّه الأصيل على خشبات المسارح، وصياغته العذبة للألحان التي تحمل الكلمة إلى شفاف القلوب.

كاظم الساهر الذي سجّلت مبيعات ألبوماته أكثر من مئة مليون ألبوم في جميع العالم على موعد مع جمهوره العريض في سهرة ومقسية رائعة عنوانها «لأني أمبكم أغني نزار قباني».

٦٠٠٠٠ ل.ل.، ١٠٥٠٠٠ ل.ل.، ١٥٠٠٠٠ ل.ل.، ٢٢٥٠٠٠ ل.ل.

برعاية



إنتاج



الشركاء الإعلاميون



المواصلات مؤمنة بالطاقة دهلياً وإيبياً

سعر لبطاقة: ١٢٠٠٠ ل.ل.

تباع في: Virgin Megastore

تباع البطاقات في جميع فروع هير جين ميغاستورز

و على مدخل ميناء جبيل

www.ticketingboxoffice.com

TICKETING BOX OFFICE